المحاضرة العاشرة: مخاطر التجارة الدولية

1-أنواع مخاطر التجارة الدولية:

تصنف مخاطر التجارة الدولية إلى:

1.1.المخاطر السياسية: يحدث هذا الخطر في حالة عدم وجود استقرار سياسي و أمني في بلد المستورد كحروب أهلية أو أجنبية، انقلابات عسكرية...إلخ، بالإضافة إلى ما تصدره الدولة من قوانين تكون ضد الشركات الأجنبية كالتأميم أو عرقلة النشاط الداخلي للشركة بمعوقات قانونية أو مالية أو جبائية.

2.1.المخاطر الاقتصادية: و هي تتعلق بالتطورات الحاصلة على الصعيد الاقتصادي الداخلي كارتفاع الأسعار الداخلية للبلد المصدر، و من ثم يتحمل المصدر خسارة في حال تضمن العقد صيغة "الأسعار غير رجعية".

3.1.المخاطر التكنولوجية: إن عمليات التجارة الدولية تلزم على المؤسسة المصدرة أن تترقب التكنولوجيا المستعملة في مختلف الأسواق الخارجية و ذلك لأن استخدام معايير تكنولوجية مختلفة و محظورة يؤدي إلى خسارة حتمية للمؤسسة المصدرة.

4.1.المخاطر القانونية: يجب على المؤسسات التي تتعامل في التجارة الدولية و تبرم عقود دولية مع أطراف أجنبية أن تكون على دراية تامة بمختلف القوانين المطبقة في الدول التي ينتمي لها الزبون كقانون العقود الدولية، القانون الجبائي، القانون التجاري و قانون الشركات، القانون الاقتصادي، قانون الملكية الصناعية...إلخ.

5.1.المخاطر المالية: من أبرز المخاطر المالية الموجودة في التجارة الدولية هي مخاطر الصرف، خطر معدل الفائدة، خطر عدم السداد.

2-التسلسل الزمني لمخاطر التجارة الدولية:

يمكن تقسيم مخاطر التجارة الدولية إلى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة ما قبل الطلبية، مرحلة من الطلبية إلى التسليم، مرحلة ما بعد التسليم.

1.2.مرحلة ما قبل الطلبية: تشمل هذه المرحلة البحث و تقديم العروض:

1.1.2.البحث: إن عملية التصدير تتطلب اجراء عملية البحث في السوق الأجنبية و ذلك من أجل تحديد مدى ملاءمتها و المردودية المحتملة، و لأجل ذلك تسخر المؤسسة المصدرة جملة هامة من الموارد المالية و البشرية، ففي حالة عدم ملاءمة السوق الأجنبية تتحمل هذه المؤسسة الخسارة.

2.1.2.تقديم العروض: قبل أن يتم تقديم الطلبيات أو الحصول على المشروع لمناقصة معينة، يجب على المؤسسة تقديم العروض في إطار دولي، و هذا يعتبر التزام من طرفها فيما يخص سعر البيع الذي يكون بالعملة الصعبة، و تنفيذ الأشغال على المدى الطويل يعرضها لخطر الصرف.

2.2.مرحلة من الطلبية الى التسليم:

1.2.2.الطلبية: عند إعداد الطلبية تتحمل المؤسسة المصدرة عدة مخاطر كارتفاع سعر المواد الأولية و زيادة تكاليف الانتاج بشكل عام، كما يمكن أن تتعرض لتوقيف الطلبية نتيجة أحداث سياسية أو كوارث طبيعية في بلد المستورد، أو في حالة إفلاس الزبون...إلخ.

2.2.2.التعبئة و الارسال: رغم التطور التكنولوجي و الجودة العالية للتعبئة المستعملة و اختيار أحسن طرق للتغليف، إلا أن المخاطر الخاصة بالنقل و التفريغ تبقى كثيرة و متنوعة، هذا إضافة إلى المخاطر الناجمة أثناء شحن السلعة وأثناء نقلها كالسرقة، الحريق، التلف، و مخاطر أخرى أثناء تفريغ البضاعة.

3.2.مرحلة ما بعد التسليم: المخاطر الناشئة في هذه المرحلة هي مخاطر عدم السداد، و الناتجة عن عدة أسباب: كعدم قدرة الزبون على الدفع نتيجة مشاكل في بلاده تمنعه من الدفع كالحروب الأهلية، أو القرارات الحكومية التي تمنع تحويل العملة الى الخارج، أو كوارث طبيعية، أو إفلاس الزبون، و قد تكون بسبب النوايا السيئة للزبون.

3-طرق تسيير مخاطر التجارة الدولية: تتنوع هذه الطرق بحسب نوع الخطر.

1.3.طرق تسيير مخاطر الصرف: هي عديدة منها:

1.1.3.اختيار عملة الفاتورة: في حالة ما إذا تم الاتفاق في بنود العقد بالدفع بالعملة الأجنبية فإذا حدث اختلال في العملة سوف يتحمل المصدر الخسارة الناتجة عن الصرف[1]، أما عند إعداد الفاتورة بالعملة الوطنية ينتج عن ذلك تحويل خطر الصرف على عاتق المشتري.

2.1.3.تغيير تاريخ التسديد: إن التحكم في تواريخ الاستحقاق تسهل عملية تسيير خطر الصرف، حيث قد يقوم المصدر بتأخير تحصيل حقوقه إذا كان سعر صرف العملة المفوتر بها مستمر بالارتفاع و العكس في حالة انخفاض سعر الصرف، أما المستورد فيجد نفسه في الاشكالية العكسية.

3.1.3.اللجوء إلى المشتقات المالية: حيث يمكن للمصدر و المستورد إبرام عقد مشتق أيا كان نوعه و ذلك لتثبيت سعر الصرف المراد التسوية وفقا له.

4.1.3.تغطية مخاطر الصرف عن طريق التأمين عليها.

2.3.تسيير مخاطر تغير أسعار المواد الأولية:

- إضافة بند في العقد التجاري ينص على امكانية مراجعة الأسعار.
- اللجوء إلى استعمال المشتقات المالية خاصة العقود الآجلة و العقود المستقبلية.

3.3.تسيير مخاطر التعبئة و الشحن و النقل و التفريغ:

يكون عادة بالتأمين عليها.

4.3.تسيير مخاطر عدم السداد:

- اختيار زبائن موثوق فيهم يتمتعون بسمعة تجارية طيبة.
- عدم إعطاء آجل طويلة للتسديد، لأن خطر عدم السداد يزداد بزيادة مدة السداد لاحتمال تعرض المستورد لأزمة مالية و بالتالي الافلاس، تقلبات سياسية في بلده...إلخ.
- عدم تهاون المصدر و ذلك بالمتابعة الجيدة لملفات المستوردين.

[1] عبد القادر بن شني، (مرجع سبق ذكره)، ص 33.